تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي في ظل الأجرام المنظم

جميلة الهادي مفتاح
جامعة طرابلس، كلية الآداب واللغات، قسم علم الاجتماع
j.benmohamed@uot.edu.ly
ORCID 0009-0004-9374-0258

Submitted: 13/01/2025 Accepted: 27/01/2025 Published 1/03/2025

الملخص

أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة مُعقّدة، ذات أبعاد مُتعدّدة، لكونها عابرة للحدود المحلّية، وتكمن خُطورة هذه الظاهرة في تعدد خصائصها وتعقيدها؛ لأنها أضحت تخضع نتيجة المتغيرات المجتمعية لبعض التنظيمات الإجرامية ،الأمر الذي ساهم في احداث تداعيات لهذه الظاهرة التي اتخذت مناحي وطرق مختلفة في تأثيرها على المجتمعات كافة والمجتمع الليبي خاصة .ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم تناول واقع الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي ، ورصد تداعياتها في محاولة للوقوف على المتغيرات التي ساهمت في تغيير الصورة النمطية للمجتمع الليبي في تعامله مع المهاجرين غير الشرعيين، وصولا إلى الكشف على الأثار المترتبة على تغير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه المهاجرين غير الشرعيين في ظل ازدهار الأجرام المنظم.

الكلمات الافتتاحية- الهجرة غير الشرعية، الأجرام المنظم، المجتمع الليبي.

Abstract

The phenomenon of illegal immigration is a complex phenomenon with multiple dimensions, as it crosses local borders. The danger of this phenomenon lies in the multiplicity of its characteristics and complexity; because it has become subject as a result of societal changes to some criminal organizations, which has contributed to causing repercussions of this phenomenon that have taken different approaches and methods in their impact on all societies and Libyan society in particular. Through this research paper, the reality of illegal immigration in Libyan society will be addressed, and its repercussions will be monitored in an attempt to identify the variables that have contributed to changing the stereotypical image of Libyan society in its dealings with illegal immigrants, leading to revealing the effects resulting from changing the stereotypical image of Libyan society towards illegal immigrants in light of the flourishing of organized crime.

Keywords: llegal immigration, organized crime, Libyan society.

مقدمة:

تعتبر الهجرة من الظواهر القديمة قدم الإنسان ذاته، فمنذ بداية الخلق عرف الانسان مسالك الهجرة بحثاً عن الغداء، والسعي للشعور بالأمان وتحقيق الاستقرار، لتتكرر فيما بعد وتتعدد، في أزمنة وعصور مختلفة، وإن كانت قد اتخذت في تلك الأزمنة طرقاً بدائيّة ووسائل تقليديّة، فإنها الآن اتخذت منحى آخر، فبتطور العصر وتقدمه خضعت الهجرة كغيرها من الظواهر الاجتماعيّة الأخرى للتغيّر والتطور، واتخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة، علاوة على ذلك نجد أن الدوافع والعوامل والأسباب التي تؤدي إلى الهجرة قد تداخلت وتشابكت في ظل المُتغيّرات الحياتيّة؛ فهي نتاج تشابك العديد من العوامل المُتداخلة، ومن الصعب حصر عامل دون الآخر، الأمر الذي أدى إلى إحداث آثار مُختلفة، ومهّد إلى أنماط جديدة من الهجرة أُطلق على بعضها الهجرة غير الشرعية التي كانت بداية نشاطها في المُجتمعات البدائية لتنتقل بتطور المُجتمعات وتقدم مجالات الحياة العلميّة إلى عدداً من المُجتمعات الأخرى ، مُخترقة الحدود المحلّية والإقليميّة والعالمية أمام أنشطتها، وأصبحت تعد من أخطر الظواهر التي تُعاني منها الدُول والمجتمع الدولي على حد سواء؛ نظراً لما تُلحقه من آثار خطيرة بأمن المجتمعات واستقرارها لارتباطها في بعض جوانبها بالأجرام المنظم، وقد أدى هذا إلى زيادة الاهتمام بهذه الظاهرة على جميع الأصعدة المحليّة، الإقليميّة، والدوليّة، وذلك من خلال الإعداد والتخطيط والتنفيذ لعدد من المُؤتمرات والاتفاقيّات الدوليّة لمُكافحتها ومُواجهة تداعياتها .

مما سبق فإن هذه الورقة البحثية ستتناول طرحاً لظاهرة الهجرة غير الشرعية في محاولة لرصد أهم تداعياتها على المجتمع الليبي في ظل المتغيرات المجتمعية التي يخضع لها بطريقة أو باخري في ظل تنامي ظاهرة الأجرام المنظم.

أولاً: ـ تحديد مشكلة الدراسة:

الحياة حركة، والحركة تجلب التغير، والتغير قد يكون طفيفاً عابراً، لا يترك أثراً يُذكر، وقد يكون انعكاسه عميقاً على الأفراد والمجتمعات والدول والشعوب والأنظمة السائدة، ليترك بصماته لأمد بعيد على الاقتصاد والثقافة والاجتماع في مُعظم بلدان العالم، فضلاً عمّا يُخلّفه من مآس وكوارث في مجتمعات وبلدان، وما يُهيّئه من ظروف ومُعطيات تؤدي إلى ازدهار الحياة في أخرى. (محمد،1995:5)

فالتحوّلات التي يشهدها العالم لم تأخذ المنحى المُبشّر بخير يعم أطراف الأرض فقط، بل تحققت منافع التغير لبعض المجتمعات، وتفاقمت الأزمات الاقتصادية وترتّب عليها أزمات اجتماعية وسياسية وثقافية في مُجتمعات أخرى، والمجتمع الليبي كغيره من المجتمعات مر بمراحل مختلفة من التغيير لينعكس على جوانب الحياة سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غير ذلك من الجوانب الأخرى.

فالبشريّة لم تعرف وسائل ومجالات للتغيّرات كالتي نعيشها اليوم، ويبدو أن التغيّرات على مدى جيل واحد في عصرنا أكثر مما كان يجري خلال ألف عام سابقاً، كل ذلك بفعل الثورة العلمية التكنولوجية التي أصبحت ذات طابع عالمي شامل فهي لا تعرف الحدود والحواجز الإقليمية والوطنيّة أو قوانين وأحكاماً، تمس البلدان المُتطوّرة والبلدان الفقيرة وإن بنسب وأساليب مُتبايّنة. (خيري،2000:13)

كذلك يُمكن مُلاحظة أنه في اقتصاد يتزايد طابع عولمته تتوفر فرص العمل من خلال الهجرة مما يؤدي إلى تدفق غير مسبوق للمهاجرين، وهذا الأمر يشمل الذُكور والإناث، وفي الوقت ذاته توجد أعداد مُتزايدة من اللاجئين والأشخاص المُشرّدين داخلياً بفعل الكوارث الطبيعية والصراعات المُسلّحة والاضطرابات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والسياسية. (2004:25)

وتنطلق حركات الهجرة من الأمم النامية في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينيّة إلى بلدان صناعيّة في أمريكا الشماليّة وأوروبا، وكما كانت المدينة تجذب إليها أبناء الريف بحثاً عن حياة أفضل وفرص أوفر للحياة، كذلك الأمر مع المُجتمعات الصناعيّة التي تجذب بشعاراتها البراقة أبناء المُجتمعات النامية، فالإنسان بطبيعته ينتقل من مكان لأخر ومن بلد إلى بلد، لأسباب مُتعددة، خاصة إذا كان البلد المقصود بالهجرة إليه ينعم باستقرار اجتماعي واقتصادي وأمني، الأمر الذي يفتقد إليه المُهاجر من موطنه الأصلي

في أغلب الأحيان. والهجرة غير الشرعيّة تُعتبر من الظواهر التي لها آثار وتبعات ومخاطر سلبيّة على البلد المُهاجر منه والمُهاجر إليه، وتُؤثّر هذه المخاطر على المُقوّمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة لكلى البلدين، وكثيراً ما ينتهي مصير أولئك المُهاجرين قبل الوصول إلى البلد المُهاجر إليه عند مُحاولتهم التسلل إلى تلك البلدان، إما عطشاً في الصحراء، أو غرقاً في البحر الذي اتخذه بعضهم وسيلة للوصول إلى البُلدان المُهاجر إليها كإيطاليا، ومالطا واليونان وغيرهم، وتتعدد الأسباب والعوامل المُؤدّية إلى الهجرة ما بين الفقر والبطالة التي يُعاني منها أغلب سُكّان البلدان النامية، كذلك يُسهم ترحيب بعض الدول الأوروبية بالمُهاجرين في هذا الشأن، وهذا عائد لبعض ظروف هذه البُلدان، نتيجة لمُعاناة بعض هذه الدُول من قلة الخُصوبة السُكّانية لديها كما في السويد، أو لحاجة بعض تلك البلدان للأيدي العاملة الرخيصة كبعض الدول الأوروبيّة، بالإضافة إلى الأزمات والمشاكل والصعوبات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تُعاني منها المُجتمعات النامية، وعدم استطاعة بعض هذه المُجتمعات توفير الأمن وفُرص العمل والحياة الاجتماعيّة المُستقرّة لسُكّانها بسبب الحروب التي تشتعل بين الحين والآخر، والنزاعات الأهليّة في بعضها، والفتن والكوارث الطبيعيّة في بعضها الآخر، الأمر الذي يُؤدّي إلى عدم استقرارهم في بُلدانهم الأصليّة، كذلك عدم قُدرة أجهزة الأمن في هذه المُجتمعات على حفظ الأمن والنظام، الأمر الذي سهّل انتشار جرائم العصابات الخطيرة كالمُخدرات وما يُصاحبها أو ما يرتبط بها من أمراض كالإيدز والملاريا والالتهابات الخطيرة وغيرها.

وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية اذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة وقد تفاقمت مخاطرها ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل، والمراقبة الهشة للحدود، والنزاعات العرقية، والنزوح القسري. (أبو حجلة،92:91:1997).

ورغم العدد الكبير من الدراسات والبحوث التي تناولت هذه الظاهرة بالبحث والتنقيب إلا انه هناك زوايا مازالت في طور التشكيل والتكوين خصوصا على مستوي المجتمع الليبي كونها تأخد وجوه جديدة ومناحي مختلفة كنتيجة حتمية للمتغيرات المجتمعية من حوله.

وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسة ستحاول رصد جوانب أخرى لهذه الظاهرة وفق الواقع الليبي من خلال التعرف على واقع الهجرة في المجتمع الليبي، ورصد تداعيات الهجرة غير الشرعية وذلك بتحليل شبكة العلاقات الاجتماعية بين المجتمع الليبي والمهاجرين غير القانونين في محاولة للوقوف على العوامل او المتغيرات التي ساهمت في تغيير الصورة النمطية للمجتمع الليبي في تعاملها مع المهاجرين غير الشرعيين، وصولا إلى الاثار المترتبة على تغير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه المهاجرين غير الشرعيين في ظل ازدهار الأجرام المنظم.

أهمية الدراسة:

أن للفوضى السياسية والأمنية في ظل المتغيرات المصاحبة لما يسمه الربيع العربي دوراً في تحديث ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تم استغلالها من قبل بعض التنظيمات الإجرامية حيث وجدت ضالتها في الحدود الاقتصادية المفتوحة على تنفيذ مآربها الإجرامية عبر الحدود، وشجعتها الظروف الصعبة في الدول النامية لكي تتخذ بعداً جديد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وارتباطها بتنظيمات إجرامية أخري من الاتجار بالبشر وصولاً لغسيل الأموال والاتجار غير المشروع في المخدرات، وبالتالي فما يحدث اليوم قد يكون عبارة عن ناقوس خطر يدق أبواب البلدان بشكل عام ،والمجتمع الليبي بوجه خاص ليعلن عن أزمات قد تحدث أو في سبيلها للحدوث نتيجة لبعض المسببات، وقد يكون لها تأثير على جميع المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية وعلى قدرة المؤسسات على مواجهتها، وانتشار البطالة والفقر.

وحيث أن الهجرة كظاهرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن الى آخر، وانما أيضا موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، (زرازى،233:2017) فإن للمتغيرات التي تمر بها ليبيا لأكثر من عقد من الزمن ستجعل من الهجرة غير الشرعية شبحاً يخيم على أبواب الليبيين، سواء كانت من خلال مواقف أو اتجاهات او توجهات مناصرة او مناهضة تجاه هذه الظاهرة، وعلى الأخص من فئة الشباب لتبرز بذلك أنماط جديدة للمجتمع الليبي تجاه هذه الظاهرة وأثارها.

أهداف الدراسة:

1ـ التعرف على مفهوم الهجرة غير الشرعية.

2ـ التعرف على واقع الهجرة في المجتمع الليبي.

3ـ الكشف عن تداعيات الهجرة غير الشرعية والتي ساهمت في تغيير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه الهجرة غير الشرعية.

4ـ الكشف عن الاثار المترتبة على تداعيات الهجرة غير الشرعية والتي ساهمت في تغير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه الهجرة غير الشرعية.

تساؤلات الدراسة:

1ـ ما مفهوم الهجرة غير الشرعية؟

2ـ ما واقع الهجرة في المجتمع الليبي؟

3ـ ماهي تداعيات الهجرة غير الشرعية والتي ساهمت في تغيير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه الهجرة غير الشرعية؟

4ـ ماهي الاثار المترتبة على تداعيات الهجرة غير الشرعية والتي ساهمت في تغير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه الهجرة غير الشرعية؟

مصطلحات الدراسة:

ـ عرف علماء الاجتماع الهجرة اصطلاحاً: "انتقال الأنسان من موطنه الأصلي، وبيئته المحلية إلى مواطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب أخر" (نبار،372:2023).

ـ حسب تعريف الأمم المتحدة فالهجرة تعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى، وتكون عادة مصاحبة لتغيير محل الإقامة ولو لفترة محددة. (إسماعيل،57:1997).

ـ كذلك تعرف الهجرة غير الشرعية "هي تغير دائم في مكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى من أجل الاستقرار في البيئة الجديدة " (الصقور، 25:2006).

الدراسات السابقة:

1ـ الدراسة الاولي: بعنوان " أحكام الهجرة غير الشرعية في الفقه الإسلام "(بخيت،2017: 755ـ827).

هدف البحث إلى بيان أحكام الهجرة غير الشرعية في الفقه الإسلامي، كذلك توضيح حقيقة أحكام الهجرة غير الشرعية من الناحية القانونية، ومن الناحية الشرعية، وتناول البحث التعريف بالهجرة غير الشرعية وتاريخها من خلال مبحثين هما، تعريف الهجرة غير الشرعية في الفقه الإسلامي، وأهمية الهجرة

الشرعية وتاريخها، كما استعرض أسباب الهجرة ومقاصدها من خلال مبحثين، أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها، والمقاصد العامة للهجرة، وأوضح البحث الأحكام الفقهية للهجرة غير الشرعية من خلال ستة مباحث تتمثل في، المقصود بالدارين، حكم إقامة المهاجر المسلم بدار غير المسلمين واللجوء إليها، وحكم تجنس المهاجر المسلم بجنسية دولة غير مسلمة، والآثار المترتبة على التجنس بجنسيات الدول غير الإسلامية، والحكم الشرعي للهجرة غير الشرعية عند الفقهاء والمعاصرين، وكيفية الحد من الهجرة غير الشرعية، وجاءت نتائج البحث مؤكدة على تحريم الهجرة غير الشرعية، لمخالفتها لولي الأمر الذي أمرنا الله بطاعته، ولأنها تؤدي إلى التهلكة التي نهينا عنها، وأوضحت النتائج أن الهجرة غير الشرعية طريق من طرق تبديد الموارد الإنسانية والقضاء عليها، وهلاكها، والحكام إن لم يمنعوا هذه المهزلة فهم مسئولون عن ذلك، كما توصلت النتائج إلى ضرورة فرض عقوبات رادعة على الأفراد أو الجماعات التي تدير أو تسهل أو تشارك في عمليات تهريب البشر وتهجيرهم بطريق غير شرعي.

2ـ الدراسة الثانية: بعنوان "أثر التهديدات الجديدة على الأمن الجزائري" دراسة حالة الهجرة غير الشرعية" (بنور،2017ـ2018).

تمركز الهدف العام للدراسة في التعرف على أثر التهديدات الجديدة على الأمن الجزائري، في حين سعت الأهداف الفرعية إلى الوقوف على أهم التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، كذلك التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر، أضافة إلى رصد انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر، ومن تم الوقوف على أهم استراتيجيات الجزائر في مواجهة ذلك ،واستخدام كمنهج للدراسة كلاً من المقاربة النقدية ،والمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج الاحصائي ،والمنهج القانوني ،وقد توصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها:ـ إن الحراك السياسي العربي الراهن العربي الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا قد شكل منعرج كبير، وتفاقم التهديدات، والتحديات الأمنية ،المحدقة بالجزائر في إطار التحولات الكبيرة والمهمة، التي تشهدها البيئة الإقليمية، كذلك من ابرز التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء احداث الحراك السياسي في تونس وليبيا، هي انتشار، وتنامي نشاط الإرهاب، والجماعات المسلحة، وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول.

3ـ الدراسة الثالثة: بعنوان الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي. (محمد أبوزيد 2019).
هدفت الدراسة إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية والتي سببتها تردي الأوضاع الأمنية، والاقتصادية، السائدة في ليبيا بسبب الحروب، والصراعات، وأثرها على الأمن القومي 2011-2017 واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات ومن أهمها أثبتت أن تدفق أعداد كبيرة من الهجرات غير الشرعية، والتي بلغت في عام 2018 (704) ألف مهاجراً غير شرعياً شكلت أثاراً أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية على المجتمع الليبي.

4ـ الدراسة الرابعة: بعنوان: العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية "دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جامعة سرت، بكلية الآداب" (الشيباني،2023:141:131).
تمحورت الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية؟ وتهدف الدراسة إلى معرفة هذه العوامل وتحليلها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، وقد جُمعتْ البيانات من خلال استمارة استبانة أُعدت من قِبل الباحثة لهذا الغرض، واعتمدت الدراسة على المسح الشامل لجميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب –جامعة سرت – ليبيا. ووزِّعتْ الاستمارات على العدد الكلي (111) مفردة، وتمكنت الباحثة من استعادة (94) استمارة مكتملة، وهو العدد الخاضع للتحليل الإحصائي.
وتوصلت الدراسة إلى أنَّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها دور فعال في الهجرة غير الشرعية وإن كانت بنسب مختلفة، وتأتي في مقدمة التداعيات الاجتماعية ضعف الوازع الديني بنسبة 88.3٪، وفي مقدمة التداعيات الاقتصادية غلاء المعيشة بنسبة 96.8%.

5ـ الدراسة الخامسة بعنوان: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة، (حميد،2023:155).
هدفت الدراسة إلى معرفة مدي تأثير الهجرة غير الشرعية على قيم المواطنة، وتنتمي الدراسة إلى نوع الدراسات الوصفية التحليلية، وقد استخدمت منهج دراسة الحالة، واستخدمت أداة دراسة الحالة لعينة

من المهاجرين غير الشرعيين، مع الملاحظة المباشرة لهم وطبقت الدراسة على عينة قوامها (20) مهاجرا غير شرعي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعدد الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية، وكان من أهم الأسباب الاقتصادية، قلة فرص العمل وتدني مستوي الدخول، والرغبة في تحسن الدخل والمعيشة، بينما تمثلت الأسباب الاجتماعية في الرغبة في الزواج ،كما كشفت الدراسة عن مدي حب افراد العينة للوطن والإخلاص له، والدفاع عنه قولاً وفعلاً، مع الاستعداد لتلبية نداء الوطن حتي بعد تأدية الخدمة العسكرية، وتبين ان الهجرة غير الشرعية لم تؤثر على مواطنة أفراد العينة بل زاد الحب والحنين للوطن والاحساس بقيمته بعد الهجرة.

تعليق على الدراسات السابقة:

اغلب الدراسات السابقة تناولت أسباب ودوافع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتطرقت الي أهم التداعيات المترتبة على هذه الظاهرة، وعلى وجه الخصوص التداعيات الأمنية، هذا من جانب ومن جانب أخر فإن اغلب الدراسات في النواحي القانونية قد تمركزت حول مسائل تشمل تعريفات لهذه الظاهرة ،واستعراضها، وتحليلها للوقوف على ماهية هذه الظاهرة من جوانب قانونية، سواء كانت على مستوي المجتمعات، أو المستوي الدولي، في حين ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد شهدت في السنوات الأخيرة تصاعداً مستمرا في ظل الفوضى السياسية، والانفلات الأمني التي مرت بها أغلب المجتمعات وعلى وجه الخصوص المجتمع الليبي، الأمر الذي ترتب عليه بروز هذه الظاهرة كأحد أنواع التنظيم الإجرامي كأحد نتائج إفرازات الربيع العربي .

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تحليل لبعض الدوافع، والأسباب التي جعلت من ليبيا منطقة عبور لهذه الظاهرة، وكذلك استعراض بعض التداعيات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للهجرة غير الشرعية، على المجتمعات سواء كانت مجتمعات طاردة للهجرة، او مناطق عبور، أو استضافة لهذه الظاهرة، كما تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في اتخاد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي كأذاة لوصف وتحليل الظاهرة.

في حين تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تحليلها لظاهرة الهجرة غير الشرعية كأحد التنظيمات الإجرامية، والتي تعد كأحد إفرازات العولمة، ومن تداعيات الربيع العربي، أضافة إلى تحليل بعض العوامل التي ساهمت في تغيير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه الهجرة غير الشرعية، وصولاً لأهم الاثار المترتبة على تغير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه الهجرة غير الشرعية.

واقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

تعد ليبيا وبحسب الأرقام في العام 2017، أي قُبيل توقيع اتفاق الهجرة المتمحورة حول الأمن بين ليبيا وإيطاليا، نقطة عبور 91 في المئة من الوافدين إلى الشواطئ الإيطالية، فشكّلت بذلك الوجهة الأساسية لمعظم المهاجرين الأفارقة، وبحلول العام 2019، غادر 36 في المئة من المهاجرين بحرًا من ليبيا، أما في العام 2020، فقد وصل إلى إيطاليا 38 في المئة من ليبيا .واستمرّ هذا المنحى ليسجّل أعلى مستوياته في العام 2023، حين بلغت نسبة الوافدين إلى الشواطئ الإيطالية 61 في المئة من تونس و33 في المئة من ليبيا، كذلك أدّى تدهور الأوضاع الاقتصادية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل بسبب تفشّي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة حادّة في إجمالي عدد المهاجرين الوافدين إلى إيطاليا، من 11,500 في العام 2019 إلى 157,300 في العام 2023. (المؤدب وآخرون، 2024)

كذلك أحصت منظمة الهجرة الدولية عبور أكثر من 704الأف مهاجر غير شرعي في ليبيا خلال العام 2018 (أبوزيد،6:2019)،في حين وعلى جانب آخر نجد أن الكثير من التقارير الصحفية تشير إلى ازدهار أنشطة تهريب المهاجرين من ليبيا إلى السواحل الأوربية خلال عام 2016 حيث تصل أرباحها إلى مالا يقل عن 30 ألف جنيه إسترليني لكل مجموعة من المهاجرين، أذ يتحصل المهرب على مئة جنيه إسترليني عن كل مهاجر مقابل عبوره نقاط التفتيش التي تقيمها المجموعات المسلحة المختلفة على طول الطريق من سبها إلى بني وليد ، وينقل نحو 75 مهاجرا كل أسبوع ،أي أنه يتحصل على نحو7.5 ألف جنيه إسترليني أسبوعياً لتوصيل المهاجرين الي السواحل. (أبوزيد،14:2019).

وبالتالي فأن كان ما سبق مجرد عينات لواقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا، سواء الاحصائيات التي ترصد أعداد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، أو بعض الأرباح المترتبة على الاتجار بهم، إلا انها تعطي دلالات واضحة لتجسيد سوسيولوجيا المهاجرين وعلاقتها بالإجرام المنظم، في حين مدي انعكاسها على الصورة النمطية للمجتمع الليبي سيتم تحليليها في ضوء ما سيتم التطرق اليه في العناصر القادمة من تحليل لتطور الهجرة غير الشرعية في ضوء تنامي التنظيمات الإجرامية.

الهجرة غير الشرعية كنوع من أنواع التنظيم الإجرامي.

إن ارتباط ظاهرة الهجرة بشكل أو باخر ببعض أنواع المنظمات الإجرامية ليس بالأمر بالجديد فلطالما كان هناك ارتبط كون هذه المُنظّمات الإجراميّة ليست ظاهرة جديدة، فالياكوزا اليابانيّة يعود تاريخها إلى القرن الثامن عشر، والمافيا في صقلّية وُجدت منذ القرن العشرين، والثلاثيات الصينيّة بدأت في الظهور في أوائل القرن العشرين، وهذا يعني أن هذه التنظيمات الإجراميّة وُجدت منذ القدم، وإن كانت في تلك الفترات قد أخذت أبعاداً وتشكيلات أصغر، ومجال حدودها امتد إلى مناطق عديدة، ولكن في إطار الدولة الواحدة، إلا أن هذه الظاهرة سُرعان ما أخذت تتنامى وتأخذ أبعاداً وخصائص جديدة منذ عقود من الزمن، حيث ظهرت هذه المُنظّمات الإجراميّة بشكل جديد،وباشرت نشاطها عبر حدود الدول، لتتخذ المُنظّمات الإجراميّة التقليديّة استراتيجيّات أخرى تمتد إلى أكثر من دولة، الأمر الذي مهد إلى ظهور ما يُسمى بالمُنظّمات الإجراميّة عبر الوطنيّة أو عبر الحدود، وبالتالي اتسع مجال ظاهرة الهجرة غير الشرعيين ليمتد كذلك عبر الحدود في ظل المتغيرات الجديدة التي صاحبت أغلب المجتمعات وخصوصا بعض المجتمعات العربية وعلى وجه الخصوص المجتمع الليبي .

وتعد ليبيا من المُجتمعات التي وقعت ضحية ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي باعتبارها حلقة وصل ممتدة بين الشرق والغرب وبين دول جنوب المتوسط الفقير، ودول شمال المتوسط الغني، مما جعل منها منطقة عبور، وما أسهم في ذلك طول الساحل الليبي الذي يطل على سواحل مالطا وإيطاليا وصقلية " ويبلغ حوالي 2000 كيلو متر" (جوان، 2:2004) أما الأراضي الصحراوية المفتوحة فتفسح المجال أمام التنظيمات الإجرامية لاتخاذها معابر للتسلل والتهريب، لصعوبة السيطرة

الأمنية عليها، كذلك نجد أن الوضع الاقتصادي الجيد لليبيا أدى إلى استقطاب المهاجرين من الدول المجاورة، وبالتالي فإنه من الممكن اعتبار كل ما سبق عوامل جذب بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، أما عوامل الطرد فلا شك ستكمن في مجتمعات هؤلاء المهاجرين ومن بينها افتقار الدول الطاردة لتنمية اقتصادية تكفل تشغيل الأعداد المتزايدة سنوياً، مما يؤدي إلى انتشار البطالة والفقر داخل هذه الدول، كذلك فتح المجال من قبل بعض الأوروبيين للمهاجرين وتشغيلهم، مما أدى إلى تقديم الحافز للآخرين للحاق بهم، بالإضافة إلى استغلال بعض العصابات المنظمة لأحلام هذه الفئات من المهاجرين والنصب عليهم، والاستيلاء على مدخراتهم، والمغامرة بهم في أسوأ الظروف، مما ينتج عنه في أغلب الأحيان وفاة العديد منهم .

إلى جانب أن من عوامل الطرد عدم قدرة الحكومات الإفريقية على القيام بأداء أدوارها الأمنية من حيث توفير الأمن وفرص العمل، إلى غير ذلك من الوسائل التي تُساعد المُواطن على الاستقرار، وعدم اتجاهه إلى المخدرات وعمليات النصب والتزوير وغيرها من أنماط الجريمة، هذا مع ازدياد انتشار الأمراض الخطيرة في إفريقيا مثل الإيدز والتهاب الكبد الوبائي والتهاب السحايا والملاريا، فهذه الصعوبات جعلت أولئك المُهاجرين يفرون من مُجتمعاتهم بحثاً عن حياة أفضل بعيداً عن تزايد النزاعات وعدم الاستقرار السياسي، خصوصاً بعد انهيار الحدود في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وتكاثر أعداد الشباب في دول العالم النامي، بالإضافة إلى اتساع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، وزيادة فرص السفر الذي أصبح إلى حد كبير متاحاً نتيجة للثورات التي حدثت في الاتصالات الدولية ووسائل السفر.

وتتعدد جنسيات المهاجرين غير الشرعيين ما بين جنسيات ترجع إلى دول إفريقية وأخرى عربية كذلك أسيوية، يتخذون من ليبيا محطة عبور لمحطات أخرى، وتتمركز في إيطاليا ومالطا اللتين تكونان بدورهما محطتين لدول أخرى في بعض الأحيان.

سوسيولوجيا الهجرة.

شهد المجتمع الليبي منذ عدة عقود سابقة، بوادر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا على مستوي التعليم والصحة وقد صاحبت هذه البوادر توافد أعداد من المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والممرضين والأطباء، إضافة إلى العمال المصريين، والتونسيين، والعراقيين وغيرهم من الجنسيات المختلفة والتي ساهمت مع المجتمع الليبي في وضع ركائز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتمركزت تلك الجنسيات في المجتمع الليبي في مناطقه المختلفة، وانخرطت في شبكة العلاقات الاجتماعية " لما تتصف به الشخصية الليبية من مرونة، ومحبة للأخرين بغض النظر عن جنسياتهم " وهذا الأمر ساهم في تكوين ملامح للمجتمع الليبي في أذهان المجتمعات من حوله، وكونت صورة إيجابية عند الأخرين عنه، إلا ان هذه الصورة الإيجابية اصبح لها ابعاد ومناحي مختلفة خلال العقود الأخيرة، كنتيجة للمتغيرات الدولية والمجتمعية التي خضعت لها البيئة الليبية والتي أدت إلى بروز ملامح لصورة أخرى لم تكن موجودة سابقا، وسارع العديد من الإعلاميين ورجال السياسة الى محاولة ترسيخ هذه الملامح في أذهان المحيطين من حوله من مجتمعات عربية وغير عربية بناء على أجندة معينة تهدف الي تعتيم الصورة النمطية للمجتمع الليبي الايجابية، وترسيخ الصورة النمطية الجديدة ،وما ساعد على ذلك بروز عوامل متعددة أدت الي المساهمة في افراز سلوكيات وقيم تختلف عن عاداتنا وتقاليدنا، وتعد وافدة عن المجتمع الليبي وتدعو اللي تكوين شخصية جديدة له، مما ساهم إلى تنامي وانتشار ظواهر ومشكلات جديدة عن الواقع الليبي المعاش، والتي من أهمها تغلغل بعض العصابات داخل المجتمع الليبي دون الوعي بمخاطر هذه العصابات، الساعية إلى استقطاب شباب هذا المجتمع إلى شبكات الأجرام المنظم ، وتعميم الصورة السلبية ، والصاقها بكل الليبيين في محاولة الي الغاء الصورة الإيجابية .

وعليه فإنه ليبيا كانت ومازالت رغم كل المتغيرات المجتمعية تفتح دراعيها أمام الوافدين إليها بطرق شرعية أو غير الشرعية، بناء على موقعها الجغرافي والاستراتيجي، أضافة الي سمات وخصائص مجتمعها التي تتيح فرصة أمام كل العابرين للانخراط بين أبنائها، وهذا ما أدي أي احداث تأثيرات مختلفة، ومن

أهمها اهتزاز الصورة النمطية للمجتمع الليبي وتشكيل صور ذهنية حديثة، غيرت من مفاهيم العلاقات الاجتماعية بين المجموعات المهاجرة وبين افراد المجتمع الليبي لتتحول الي علاقات تسعي الي الاستفادة من هذه المجموعات، واستغلالها لتحقيق الكسب المادي السريع سواء كان بفتح باب المتاجرة بها في سوق العمل كمربيات او في اعمال التنظيف وغيرها من الاشغال المنزلية، أوفي مجالات الاتجار والمبادلات السلعية وتحويل الأموال ، وصولا الي تشكيل اسواق للعبيد لتجسد لنا اوضح صور المتاجرة بالبشر.

وبالتالي فإن الصورة النمطية والنظرة التقليدية للوافد بطريقة غير شرعية في المجتمع الليبي دخلت بها تحديثات جديدة، حيث أن لكل من المهاجر والمواطن بالدولة أو الدول المستقلة صور ذهنية أو نمطية عن الأخر تحمل السلبيات والايجابيات المتغيرة عبر الأزمان، فالصورة الذهنية المتبادلة بين المواطن والمهاجر يمكن تفسيرها من خلال عدد من الأبعاد من أهمها، اتجاهات الفرد ،الولاء للوطن، القيم والمعتقدات، و الأنا والأخر، كما تشمل الخصائص الاجتماعية والثقافية للمواطن الليبي وتتشكل هذه الصور الذهنية المتبادلة في سياق التفاعل اليومي مع الغرباء ـــ ومدى توافر صفات التسامح والثقة في الأخر ـ تقديم العون والمساعدة ـ الاستخدام أو التشغيل، تبادل المصالح والمنافع، وعدم الاحترام .

كل ما سبق يحتاج منا كباحثين التعمق والكشف عن أهم العوامل التي أدت إلى استحداث هذه النظرة النمطية الجديدة، والوقوف على الدور الذي يقوم به الفرد في هذا السياق، وكذلك الكشف عن الأثار المترتبة عن تداعيات الهجرة على المجتمع الليبي، وتغير بعض المفاهيم المرتبطة بها على مستوي المجتمع الليبي وما علاقتها بالأجرام المنظم، وهذا ما سيتم تناوله في العناصر القادمة.

العوامل التي ساهمت في تغيير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه الهجرة غير الشرعية:

1ـ في ظل زيادة الضغوطات الاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار الأمني، وعدم إيجاد خيارات بديلة امام الشباب، يكون البديل الانخراط في مسار السلوك الجمعي للهجرة. (التركاوى،11:2023)

وبالتالي وفي حالة انضمام ليبيا لفئة البلدان المصدرة للهجرة، سيكون هذا التخوف من ضمن الخيارات المطروحة حيث أن السلوك الجمعي المتعلق بآثار الهجرة هو الأكثر تأثيرا في اغلب المجتمعات المصدرة للهجرة.

2 ـ أن الكثير من المقترحات التي تأتي من الجانب الأوروبي لمساعدات السلطات الليبية في التفاعل مع مشكلة المهاجرين تتضمن في طياتها أهداف مبطنة تتجاوز فكرة تقديم المساعدة لتصل الي مستوي توطين المهاجرين، والأفارقة على الأراضي الليبية، وهذا الأمر سيكون له انعكاسات على المدى القريب وعلى المدى البعيد فيما يتعلق بشبكات العلاقات الاجتماعية، ومن تم التركيبة الديمغرافية للمجتمع الليبي فيما بعد وهذا ما أكد عليه عدد من الباحثين والمهتمين بالشأن الليبي.

3ـ التحولات التي شهدتها ليبيا في السنوات الماضية، جعلت منها مرفأ لتصدير المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات مختلفة، لتحتل ليبيا المرتبة الأولى كأشهر مراكز العبور غير المشروع نحو أوروبا.

4ـ توسّع اقتصاد الهجرة أدّى إلى إضفاء طابع تجاري على مساعي المغادرة إلى أوروبا بصورة غير نظامية، حيث ساهمت عوامل عدّة مثل الفساد، والطلب المتنامي على الهجرة، والتدهور الاقتصادي، في ترسُّخ جذور قطاع هجرة احترافي. (المؤدب،2004)

5ـــ استمرار تصاعد حدّة النزاعات المختلفة، سواء كان على مستوي الدولي، أو كان على المستوي المحلي، خصوصا في المناطق القريبة من الجنوب الليبي، أدي إلى تدفق المهاجرين، نتيجة لضعف المنافذ الحدودية الليبية القابلة للاختراق، لتصبح ليبيا من ضمن مراكز العبور لهذه الظاهرة، ومراكز لاستيطان مؤقت لهذه الهجرات، وفي جانب أخر منطقة طرد لبعض شبابها كنتيجة للعديد من المتغيرات المجتمعية التي مرت، وتمر بها ليبيا.

6ـ الثورة الالكترونية وسهولة التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ساعد تجار هذه الظاهرة في عمليات التنسيق والتخطيط لتسير هذه الهجرات بكل ما يتعلق بها من كيفية التجمع، إلى تحديد طرق المغادرة، وما الي ذلك من عمليات مختلفة تيسر عمليات التهريب والعبور والوصول الي المنطقة المنشودة.

الأثار المترتبة على تغير الصورة النمطية للمجتمع الليبي تجاه الهجرة غير الشرعية.

1ـ وضع ليبيا من ضمن التصنيف الدولي للإرهاب، وضمن الدول التي تحوي جماعات إجرامية منظمة.

2ـ إعطاء انطباع لمجتمع غير آمن، وما يزيد من ترسيخ هذا الانطباع انتشار عدد من الجرائم سواء كانت "سرقة، قتل، وغيرها" ويكون المشارك في اغلبها جنسيات غير ليبية تنتمي لمهاجرين غير شرعيين.

3ـ عدم استقرار إقليمي، وتنامي اقتصاد هجرة، حيث تطوّرت بيئة التهريب في ليبيا لتصبح تجارة واسعة النطاق، فمع تزايد العقبات التي تقف في وجه الهجرة غير الشرعية، يلجأ المزيد من الأشخاص إلى شبكات التهريب، التي تفرض رسومًا أعلى مقابل طرق أكثر خطورةً لنقل زبائنها إلى أوروبا.

وفي هذا الشأن تشير كثير من التقارير الصحفية إلى ازدهار أنشطة تهريب المهاجرين من ليبيا إلى السواحل الأوربية خلال عام 2016 حيث تصل أرباحها إلى مالا يقل عن 30 ألف جنيه إسترليني لكل مجموعة من المهاجرين، أذ يحصل المهرب على مئة جنيه إسترليني عن كل مهاجر مقابل عبوره نقاط التفتيش التي تقيمها المجموعات المسلحة المختلفة على طول الطريق من سبها إلى منطقة بني وليد، وينقل نحو 75 مهاجرا كل أسبوع، أي أنه يحصل على نحو7.5 ألف جنيه إسترليني أسبوعياً لتوصيل المهاجرين الي السواحل "(محمد،79:2019).

4ـانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية منخفضة الإنتاجية، وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي ترضي باجور متدنية، وتقبل بشروط عمل قاسية، وهذا الأمر يحفز أرباب العمل على اللجوء إليها وترك العمالة الوطنية، فيرتفع بذلك معدل البطالة بينها (الطوباشي،2010: 8).

5ـ زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين من أطفال ونساء، يفتح المجال أمام اتساع ظاهرة التسول المنظم وانتشار عدد من السلوكيات غير الأخلاقية من خلال استغلال هذه الفئات من قبل بعض العناصر الإجرامية، لتبرز بعض الجرائم كجريمة خطف الأطفال، والسرقة، وامتهان الدعارة، وانتشار بؤر لبيع الخمور والمخدرات في عدد من المناطق المكشوفة في ظل الفوضى السائدة في المجتمع (الحوات،111:2007).

6ـ ـ الخوف على الهوية الثقافية الليبية، فنتيجة لنزوح عدد من الجنسيات المختلفة من دول تعاني من نزاعات مسلحة، سيكون له تبعيات وانعكاسات على الهوية الثقافية الليبية، وعلى النسيج الاجتماعي الليبي، حيث أن لتقارب بعض الموروثات الثقافات في مناطق الجنوب الليبي مع هذه المجتمعات قد يساهم في خلق علاقات اجتماعية، ويفتح المجال للتعامل بإيجابية مع ظاهرة زواج الليبيين والليبيات من جنسيات أخرى، قد تختلف ثقافتها في جوانب عديدة عن الثقافة الليبية، خصوصا مع انتشار العولمة الثقافية، وسهولة التعارف عبر وسائل التواصل الاجتماعي مما يجعل الهوية الليبية أمام خطر الاضمحلال، او الانصهار ضمن الثقافات الأخرى.

وفي هذا الجانب يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة أن عدد الأجانب المقيمين في ليبيا بطريقة غير شرعية يتجاوز 617000نسمة بنسبة 30٪ من أجمالي السكان (أبو زيد،3:2019).

7ـ تشكل قضية المهاجرين غير الشرعيين تحديًا من جهة ملف حقوق الإنسان، حيث قد يُمارس ضدهم بعضٌ من حالات انتهاك حقوق البشر، والتعرض للاستغلال العمالي، والإتجار بالبشر، والتمييز، وسوء المعاملة، أضافة إلى صعوبات الوصول إلى الخدمات الأساسية، وذلك لتهربهم من الجهات الرسمية التي تخدمهم، وتحميهم، وبالتالي قد تسجل هذه الحالات ضد البلد في ملف حقوق الإنسان، وهو ما يعزز صورة العربي في الأعلام الغربي، ويرسخ في الأذهان الصورة المشوهة للشخصية العربية البدائية والمتخلفة والتي تحمل سمات العنف في كل علاقاتها الاجتماعية.

8ـ صراع الثقافات، في ظل تنامي الأقليات في ليبيا، وخصوصا في الجزء الجنوبي منه فأنه صراعا سينمو في تلك المناطق لتجميع عدد من الجنسيات المختلقة واستقرارها المؤقت، او الدائم في ليبيا، مما سيكون له أثاره في حدوث ما يسمي بصراع الثقافات، كوجود لهجة الهوسة من عقود سابقة، وتكاد تكون اللهجة الأولى في العديد من مناطق الجنوب، أضافة إلى بعض القبائل والمناطق الأفريقية المحيطة بها كالتبو، والطوارق، والسودان، والنيجر، والذين شدوا رحالهم الي الكفرة، ومرزق، كنتيجة لحدوث النزاعات العرقية المسلحة و المستمرة في مناطقها، وبالتالي سيكون المجتمع الجنوبي الليبي خياراً لهم الأمر الذي قد يؤدي إلى جعل هذه المناطق تعيش صراعا للثقافات فيما بعد وتصبح في صورة ما منعزلة عن المجتمع الليبي ككل.

الخـــــاتمة

لقد أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية من أكثر الأنشطة الإجرامية التي تسعى ليبيا إلى الحد منها، باعتبارها أضحت أكثر تعقيداً، باعتبارها منطقة عبور ليس لجنسيات أخرى، بل لأننا نجد عدداً كبيراً من أبنائها يندمجون في هذه الظاهرة، سواء كانوا من ضمن الراغبين في الهجرة، أو المساهمين في تنامي نشاط هذه الظاهرة في المجتمع الليبي

وعطفاً على ما سبق فإن الصيغ الجديدة للجريمة أضحت تُمثّل عدواناً جديداً على مصالح أساسية فردية وجماعية، لأن الأمر تعدى مُجرد انحراف أفراد معزولين وعاجزين إلى إجرام واسع النفوذ يتمتع بمستوى غير مسبوق من الحصانة ضد العقوبة وقدرة فائقة على الابتزاز.

علاوة على ذلك فإن تأثير تنامي نشاطات ظاهرة الهجرة غير الشرعية يمتد إلى ما توفره من اضطراب اجتماعي؛ نتيجة لما تُدخله من خوف في نُفوس الكثير من الأفراد، لترقّب وقوع الجريمة من قبل هؤلاء المهاجرين في كل وقت، حيث أصبح الخوف من الجريمة هاجساً يلحق الأفراد، وظاهرة مُقلقة أكثر من الجريمة نفسها، فالخوف من الجريمة نفسها أصبح مُشكلة اجتماعيّة منفصلة عن الجريمة، إلى جانب آخر نجد تأثيرات أخرى ناجمة عن تنامي نشاط هذه الظاهرة، كإفساد الذمم للمُوظّفين الحُكوميين، مما يُؤدّي إلى إفساد القيم الاجتماعيّة وإحداث توترات، بل أحياناً الصراعات والاقتتال بين الأسر واحداث خلل في الهوية الليبية والنسيج الاجتماعي. (الأمن والحياة،19:1999)

إن الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية أصبحت تسود كل المجتمعات البشرية على اختلاف ثقافاتها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودرجة نموها وتقدمها، باعتبارها ظاهرة موجودة منذ ميلاد البشر، إلا أن مظاهرها وصورها خضعت لعدد من المتغيرات نتيجة حتمية للتغيرات التي حققتها البشرية، وهذا الأمر ساهم في امتداد نشاطات الأجرام المنظم ليشمل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبسبب تقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا والعولمة، أصبحت هذه الظاهرة غير محدودة لا بقيود الزمان ولا المكان، تمتد على نطاق أوسع، بحيث لا تحدها الحدود الجغرافية، بالإضافة إلى استفادتها من الإمكانيات المُتاحة التي وفرتها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في تخطيطها وتنفيذها لمُخططاتها تجاه المهاجرين غير الشرعيين، والعمليات المرتبطة بها بيُسر وسهولة، ليزداد الطابع الدولي والتنظيمي

الممول والمقترن بالعنف للجريمة، وهو ما يُهدد المؤسسات الاجتماعية والعامة في العديد من البلدان، ومن ثم فإن التعاون الدولي قد أصبح أمراً لا غنىً عنه؛ للسيطرة على كافة الجرائم ذات الأبعاد الحديثة، والمرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يتزايد عدد ضحايا المهاجرين السريين، وإذا استمرت كل دولة في محاولة معالجة هذه الظاهرة أو الحد منها مُنفردة فإن هذا العدد سيتضاعف، ولن يكون الحل إلا برؤيا ومعالجات مجتمعة من قبل دول العالم.

وفي عالم أصبحت الجريمة تتجاوز المجتمع المحلي والإقليمي لتشكل ظاهرة عالمية، فإنه لا محالة ستتجاوز مواجهة مثل هذه الجريمة النطاق المحلي والإقليمي، لتكون المواجهة عالمية وتصبح مسئولية الدفاع الاجتماعي مسؤولية جماعية، يجب أن تضطلع بها كل الدول.

قائمة المراجع

اولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1ـ خيري. سعاد. (2000). *العولمة*. ط1. لبنان: دار الكنوز.

2ـ أبو حجلة. عمران. (1997). *الآثار الاجتماعية للعولمة*. ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

3 ـ الحوات. على. (2007). *الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي. ليبيا منشورات الجامعة المغربية*.

4ـ الصقور. صالح. (2006). *الهجرة الداخلية للضخ الريفي والتضخم الحضري*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

5ـ محمد. نجاح. (19995). *متغيرات النظام العالمي الجديد وسوريا*. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1 بنور. حورية. (2018).*أثر التهديدات الجديدة على الأمن الجزائري"دراسة حالة الهجرة غير الشرعية".* جامعة د ـ مولاي الطاهر ـ سعيدة ـ الجزائر ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ قسم العلوم السياسية ـ

2ـأبوزيد. محمد. (2019). *الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي (2011ـ2017).* رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. كلية الآداب والعلوم. قسم العلوم السياسية.

ثالثاً: المجلات العلمية:

1ـ حميد. آلاء. (2023). *الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة.* رسالة ماجستير، *المجلة العليمة لكلية الآداب. جامعة دمياط .155.01.*

2ـ بخيت. أحمد (2017). *أحكام الهجرة غير الشرعية في الفقه الإسلامي. مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة.104. 755/827.*

3ـ نبار. ربيحة. (2023). *الهجرة الغير شرعية الأسباب والانعكاسات. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.372.01.*

4ـ محمد أرزازي. محمد. (2017). *سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية لدي الشباب الجزائري. مجلة أفاق المعرفة.7.* 141/131.

6ـ الطوباشي. معمر. (2020). *السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية. مجلة البحوث القانونية.11.8.*

رابعاً: التقارير:

1ـ صندوق الأمم المتحدة. (2004). *حالة سكان العالم.*

2ـ جوان. حسين (2004). *تقرير الهجرة غير المشروعة.* ليبيا: الإدارة العامة للجوازات والجنسية.

3ـ الأمن والحياة. (1999). 205.

خامساً: المواقع الالكترونية:

1ـ 30 ألف مهاجر وصلوا إيطاليا قادمين من ليبيا خلال 2023.

https://alwasat.ly/news/libya/408732

2ـ المؤدّب.حمزة. اللواتي. فخرالدين (2004). *تحوّل تونس إلى مركز عبور، الهجرة غير الشرعية ومعضلة السياسات.*

3. الشيباني. رحمة (2023). *العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية (دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس)*. مجلة أبحاث. بكلية الآداب. جامعة سرت. المجلد 15 العدد 2. https://doi.org/10.37375/abhat.v15i2.1646